

## رسالة ملكية الى المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس

بعث صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني برسالة سامية الى المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس الذي افتتحت أشغاله يوم 6 ذو القعدة 1419هـ الموافق 24 فبراير 1999 بمدينة الدار البيضاء، والذي نظمه مركز الدراسات العربي الأروبي بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي والمنفوضية الأوروبية. وقد حضر جلسته الافتتاحية الرئيس الفلسطيني، السيد ياسر عرفات والوزير الأول، السيد عبد الرحمن اليوسفي والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عصمت عبد المجيد والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد عز الدين العراقي ومستشار صاحب الجلالة السيد علل سناصر. وفي مايلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد إدريس الضحاك، رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب القمامة السيد ياسر عرفات،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

كلما وقع الاختيار على عقد مؤتمر دولي أو تنظيم ملتقى عربي أو إسلامي حول القدس الشريف بمملكتنا وتحت سامي رعايتنا، لقي ذلك في نفوسنا، ما هو جدير به من الارتياح والتشجيع والرعاية مستشعرين مغزى هذا الاختيار ويعد مراميه لا لأنه يؤكد الدور الذي يضطلع به المغرب وعاهله مع أشقائه من قادة الدول العربية والإسلامية في مجال دعم النضال الفلسطيني المشروع ولا سيما في الدفاع عن هوية القدس العربية ولكن

أيضا لكون هذه المؤتمرات والندوات تؤكد جدوى المبدأ الذي تلتزم به وهو اعتماد الحوار سبيلا لنفض النزاعات وحل الأزمات وإقرار السلام والوفاق ضمن المشروعية الدولية.

وهكذا تأتي المبادرة المحمودة لمركز الدراسات العربي-الأوروبي لتنظيم هذا المؤتمر حول مستقبل القدس الشريف تأكيداً لما ألمعنا إليه ودليلاً في نفس الوقت على مدى الانتشغال بقضية القدس ولا سيما في هذه السنة بالذات ومساهمة في تنظيم الندوات والملتقيات المرغوب في تكثيفها حول القدس توخياً لتوجيه انتباه العالم والرأي العام العالمي إلى الأوضاع التي تعيشها هذه المدينة وإلى مشروعية عودتها إلى السيادة الفلسطينية. فوضعية هذه المدينة تتداخل فيها عدة اعتبارات قومية وحضارية وتاريخية لا يمكن تجاهل أي منها في تحديد مصيرها والتطلع إلى وضع أسس مستقبل تستعيد فيه التعايش بين الطوائف في ظل التسامح والأمن والاحترام المتبادل.

وإن عقد هذا المؤتمر على هذا المستوى الرفيع بالنظر إلى المشاركين فيه وفي مقدمتهم فخامة أئمتنا السيد ياسر عرفات وشخصيات مرموقة حكومية وغير حكومية وأمناء عامون لمنظمات إقليمية ودولية سيعتق بلا ريب هذا الهدف الاعلامي ويدعم إرادة الحوار الموصول لإخراج مسلسل السلام من جموده الذي وقع فيه، إذ من شأن هذا المؤتمر أن يظهر مدى ضرورة اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من قضية السلام الكبرى التي يشغل المجتمع الدولي بحلها ووضع نهاية لمآسيها.

حضرات السادة،

نعلمون أننا تقلدنا منذ عشرين سنة رئاسة لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وأنها لم تدخر على مدى هذه الحقبة أي جهد لتفعيل

جهد هذه اللجنة في دعم مطالب الشعب الفلسطيني والعمل الدؤوب للحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما عملنا على استتكار السياسة الاسرائيلية الرامية الى استئصال الوجود العربي الإسلامي من مدينة القدس عبر مخططاتها المبيتة لعزل هذه المدينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن باقي الأراضي الفلسطينية بمصادرة الأراضي وهدم البيوت والقرى المجاورة وتوسيع أحزمة الاستيطان اليهودي حولها وانتهاك حرمان المؤسسات للمدينة الإسلامية والمسيحية فيها وبالتالي جعل العالم كله أمام الأمر الواقع باتخاذها عاصمة لإسرائيل . وهذا ما نعتبره سلوكاً منافياً للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، وفي هذا السياق أصدرت لجنة القدس توصياتها وقراراتها المعروفة المنسجمة مع القرارات الدولية، ذلكم أننا نعتبر هذا السلوك من أخطر مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في عصرنا وانتهاك حقوق الشعوب في الحفاظ على هويتها وتراثها فضلاً عن اعتباره إجراء استهتار بالشرعية الدولية التي وضعت أسس قرار مبدأ الأراضي مقابل السلام ولتحديداً استفزازاً من شأنه الوقوع في دوامة العنف غير المرغوب فيه.

وإيماناً منا بضرورة العمل الإيجابي لمقاومة سياسة التهويد للقدس الشريف عملنا على إنشاء بيت مال القدس الذي أشرفنا بنفسنا على وضع آليات تفعيله من تنظيمات قانونية وتجهيزات ضرورية ليمارس تحت لجنة الوصاية المنشقة عن لجنة القدس نفسها كاملاً صلاحياته في المحافظة على الطابع العربي الإسلامي للمدينة المقدسة وعلى تراثها الحضاري والديني بكل مؤسساته الإسلامية وغير الإسلامية.

حضرات السادة والسيدات

لقد أكدنا أكثر من مرة أن القدس بما لها من تاريخ وتراث يجب أن

تظل ملتقى أهل الأديان السماوية وقضاة للتسامح كما كانت خلال أربعة عشر قرناً الماضية من تاريخها الإسلامي وأنها بناء على هذه الحثيات لا تعتبر فقط قضية الشعب الفلسطيني وحده وإنما هي قضية الأمة الإسلامية التي تتمسك بهوية القدس ولا تقبل أن توضع أمام الأمر الواقع. والأمة الإسلامية حين تتشبث بمستقبل القدس على الأسس الكفيلة بالحفاظ على هويتها لا تصدر في ذلك تطرف ديني ولا عن إضرار تهديد لأحد.

فالإسلام نفسه ليس دين الحرب أو العنف بل هو دين السلام الذي لا يقبل إضرار العداء لأي من أهل الكتاب يهوداً كانوا أو نصارى لأنه يلزم المسلمين بالإيمان بالآية بأن السماوية جميعها وبالرسول والاتياء جميعهم وبأمر بالحوار معهم على كلمة سراء. كما أن المسلمين حققوا على مدار القرون الأربعة عشر من تاريخ القدس تعايشاً مثالياً بين هؤلاء وأولئك وحسنوا استمرار ممارسة اليهود والنصارى لشعائهم الدينية في البيع والكنائس واحترام ثقافتهم وتراثهم. فظلت هذه المدينة محتفظة بتراثها الديني المسيحي واليهودي في ظل الحكم الإسلامي بل إن المسلمين هم الذين رفعوا الحظر الذي كان مضروباً على اليهود في دخول بيت المقدس من قبل دولة بيزنطة في القرن السابع الميلادي وأعيد فرضه من قبل الصليبيين في القرن الحادي عشر، فرفع المسلمون هذا الحظر مرة أخرى بعد عودة المدينة إلى الحكم الإسلامي وسحوا لليهود باستيطان بيت المقدس والتعايش معهم كأقارب لهم الكرامة وحسن الجوار.

لذلك نعتبر احتلال القدس منذ سنة 1967 والعمل على تهويدها وسلخها من هويتها ومحاولة القضاء على معالمها الإسلامية وجعلها قسماً مشحوناً بالعداء والعتف والاستئصال للعرب المسلمين بمثابة حرب دينية يشنها المتطرفون من الاسرائيليين على ساكنة القدس وعلى تراثها الحضاري

المشترك.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي بكامله استنكار هذا التطرف والوقوف في وجهه وعدم الوقوع في حيلته. كما أن التاريخ يعلمنا أن كل أشكال الهيمنة والغطرسة وإحلال منطق القوة محل منطق العدل والإنصاف لا يمكنها أن تقيم باطلا مكان حق مشروع مهما كانت وسائلها، ولعله أن يكون نصف قرن من الصراع العربي الاسرائيلي قد تمخض اليوم عن عدد من الحقائق التي لا تقبل المراءغة ولا التجاهل أو التعت.

فمنذ حرب رمضان 1973 انطلقت الدعوة لعتد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع العربي الاسرائيلي. لكن الماطلة الاسرائيلية في قبول ذلك هي التي جعلته يتأخر ثمانية عشر عاما الى سنة 1991، فكان مؤتمر مدريد الذي دخلت اتفاقياته نفس النفق من المراءغة والماطلة، وهانحن بعد ثماني سنوات من هذا المؤتمر ترى الحكومة الاسرائيلية الحالية لا تزال متعنتة ومتسلصة من التزاماتها، متصورة بأن بإمكانها فرض استسلام بصيغة السلام على الشعب الفلسطيني.

حضرات السادة والسيدات

إن الاحتلال الغاشم الذي وقعت فيه القدس لا يبرر مطلقا تغيير معالمها ولا تأسيس أي حق للمحتل على أساس ذلك الاحتلال. ولذلك لا يمكن لهذه المدينة المقدسة أن تعرف التعايش اليوم ولا السلام غدا إلا بالانترار بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيهم وإقامة دولته وجعل مدينة القدس عاصمة لها وإلغاء كل التدابير الرامية الى تهويدها والتخلي مطلقا عن نزعة الإقصاء للآخر أو الاستفراد بالهيمنة عليها. ولا ترى سبيلا الى ذلك إلا بالنزول عتد حكم القرارات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة في شأنها من أجل خلق مناخ جديد قائم على التسامح وتعميق الوعي المشترك بين هؤلاء وأولئك بضرورة التعايش فيما بينهم والتشارك في تحقيق تنمية

وازدهار في ظل وفاق يضمن حقوق الجميع.

وهذا ما تنتظر منكم حضرات السادة المؤتمرين أن توسعوه تحليلًا ومناقشة والعمل الجماعي المشترك من أجل أن تظل مدينة القدس الشريف محافظة على هويتها وقبة لتاريخها العربي الإسلامي، موطدة قواعد مستقبلها على ربح التعايش بين الأديان السماوية وقيمتها المشتركة. ومن هذا المنظور يتعين إيقاف الرأي العام الدولي على مخاطر السياسية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية لحد الآن وعلى ما ترتكبه من خروقات صريحة وباطلة في مجال تغيير معالم القدس العربية الإسلامية وتهويدها على نحو لا يتنافى مع الشرعية الدولية فقط وإنما يعمد إلى تفويض مبادئ السلام وخرق الأوفاق التي التزمت بها الحكومة الإسرائيلية نفسها، بيد أننا لا نزال نعتقد أن الأمل يجب أن ينتصر على اليأس وأن الحق سيظل يكتسب المزيد من أنصاره وأن الإرادة الدولية بكل ما يشخصها من منظمات وهيئات ستكفل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المناضل ولو بعد حين.

بارك الله أعمالكم وأنجح مساعيكم ومساعدتنا وأعانتنا جميعاً على إحقاق الحق ونصرة الشعب الفلسطيني في قضايا، العادلة واثقين من نصر الله لنا في سعيه، «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي براكش

في يوم الاثنين الخامس من ذو القعدة عام 1419 هجرية

الموافق 22 فبراير سنة 1999 ميلادية.

الحسن الثاني

ملك المغرب